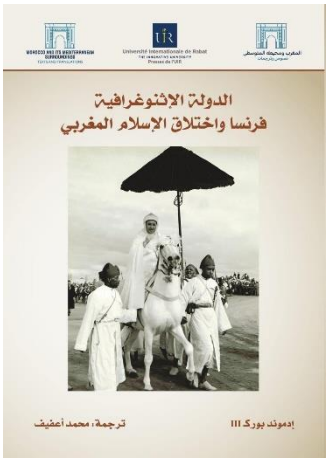


Edmund Burke III.- *Al-dawla al-ithnughrāfia: Faransā waikhtilāq al-Islam al-Maghribi.* Tarjamat Muḥamad Aafif, (al-Ribāṭ: Jami'at al-Ribāṭ al-dawliyya, 2023), 337p.

إدموند بورك III.- الدولة الإثنوغرافية: فرنسا واختلاق الإسلام المغربي، ترجمة محمد أعفيف، (الرباط: جامعة الرباط الدولية، 2023)، 337ص.

احتل مصطلح "الاختلاق" مكانة محورية في السرديات التي انكبت حول دراسة المعرفة المساوقة للمشاريع الاستعمارية. إن الدوائر الكولونيالية بنخبها الثقافية عملت، بشكل أساس، على صناعة معرفة إثنوغرافية-تاريخية تجيز لها تقديم ما يكفي من شرعية لمشروعها الرامي إلى إخضاع المستعمَرات، وهي معرفة ليست بالضرورة مطابقة للواقع بتمظهراته المختلفة. إنها تلك الظاهرة المعرفية التي رافقت مسلسل الاستعمار وأطلق عليها إيريك هوبزباوم "اختلاق التقليد." ويعد كتاب إدموند بورك **الدولة الإثنوغرافية: فرنسا واختلاق الإسلام المغربي**، امتدادا لهذه المشاريع التفكيكية التي عملت على تتبع مختلف آليات تشكيل المعرفة الاستعمارية الفرنسية عن المغرب والقنوات المختلفة التي وظفتها، وكذا المراحل المختلفة التي مرت بها هذه الدينامية المعرفية.

يقر الباحث إدموند بورك في المقدمة العربية للكتاب أنه ينطلق من فكرة أساسية: وهي اعتماد فرنسا في إخضاعه للمغرب على سلطة المعرفة. غير أن الهدف من هذه المعرفة الإثنوغرافية لم تكن مختزلة في التطلع إلى سبر أغوار بلاد المغرب مجتمعا وسلطة، بقدر ما أنها كانت تبحث من خلالها على كسب مشروعية إزاء القوى الإمبريالية المنافسة. ويبرز هذا المعطى بالأساس في العمل الذي قامت به البعثة العلمية بالمغرب (1903-1912)، ودوريتها **أرشيفات مغربية** التي أشرف على تحريرها جورج سالمون بمساعدة إدوارد ميشو بلير، حيث أنها أصدرت، إلى حدود مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، ثلاثة عشر مجلدا قامت بتوزيعها على المشاركين لتبرز أن "فرنسا هي الدولة الوحيدة التي تمتلك قوة اجتماعية وخبرة تمكنها من حكم المغرب."

ثمة حزمة من المصطلحات التي يبسط إدموند بورك الكلام عنها في مقدمة كتابه؛ المصطلح الأول هو "الأرشيف،" ويشير في هذا الصدد، إلى أنه يستعمل هذا المصطلح بالدلالة التي يضفيها عليه ميشيل فوكو، أي مجموعة النصوص المؤلفة عن حقبة تاريخية معينة. وفي الآن ذاته، يشير إلى المصدر الأول الذي استقى منه مصطلح "الأرشيف الكولونيالي،" حيث استعمله برنارد كوهن لوصف الأبحاث التي أنجزها البريطانيون عن الهند. وهذه الدراسات التي يتداخل فيها البعد المعرفي بالسلطة أو بالرغبة في الإخضاع يطلق عليها إدموند بورك "الإمبريالية المعرفية،" يقول في تعريفها بأنها "تطبيق للأدوات الفكرية المستحدثة في العلوم

الإنسانية على حكم الشعوب المستعمرة." وهذا الأرشيف الكولونيالي المغربي يمتد عند إدموند بورك ليشمل كل الكتابات الفرنسية عن المغرب في السنوات الممتدة من 1880 إلى 1930.

يدافع المؤلف إدموند بورك عن فكرة أساسية بخصوص اهتمام فرنسا بالمغرب؛ فإلى مطلع القرن العشرين كانت المعرفة الفرنسية مغرقة في التوجه الاستشراقي الذي تسود فيه الصور النمطية، أو كما يقول بورك "المغرب مرئيا من باريس كان يبدو فانتازيا استشراقية مفعمة بالألوان والعواطف الجياشة." المؤلف الذي شكل الاستثناء في الحقبة السابقة على القرن العشرين هو كتاب شارل دو فوكو استكشاف المغرب، والذي كان ثمرة رحلته بين سنتي 1883 و1884. وهو فيما يرى المؤلف كتاب يغلب عليه الطابع الطوبوغرافي ولا يحتوي عمقا إثنوغرافيا. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من اهتمام الدوائر الرسمية بالكتاب، حيث كان مرجعا أساسيا لا غنى عنه للجيش الفرنسي في تنقلاته لما يحتويه من معلومات طوبوغرافية، إلا أنه مع ذلك يحمل بصمة ما قبل المشروع الاستعماري، ولهذا خلا من الصور النمطية، فالكتاب كما يقول إدموند بورك: "لم يؤكد الكثير من الصور النمطية السائدة آنذاك حول المجتمع المغربي والإسلام." ومن هذا القبيل ذلك التعارض بين البربر والعرب، حيث رآه شارل دو فوكو اختلافا لسانيا لا أكثر.

بالنسبة لإدموند بورك، ابتدأ الصراع بين المقاربة الاستشراقية التي تركز على النصوص الكلاسيكية والمعرفة الوضعية الواقعية بالمغرب في العقد الثامن من القرن التاسع عشر، ومع اشتداد المنافسة بين القوى الأوربية. وقد ألقى السياق الداخلي لفرنسا أضواء على هذا التوجه القائم على "سلطة المعرفة." إذ كان الرأي العام في فرنسا يقلل من الطموحات الإمبراطورية لفرنسا، ويرى أنه باهظ الثمن، ويغفل أثر الهزيمة القاسية التي تلقتها فرنسا أمام ألمانيا فضاعت منها الألزاس واللورين. أمام هذا التحدي أبدى المشروع الكولونيالي توجها جديدا لا ينصب على المواجهة الدموية، وإنما على الإخضاع السلس المؤسس على المعرفة. يكتب الباحث في إبراز هذه الخصوصية: "كانت الدوائر الكولونيالية الفرنسية، في ظل السياق الثقافي والسياسي الجديد، منجذبة نحو منهج الإمبريالية العلمية المطورة من قبل الدراسة المقارنة للإدارات الكولونيالية." وكان جوزيف شايي بيرت رئيس "الاتحاد الكولونيالي" أحد داعمي هذه الاستراتيجية، حيث أكد أن المشروع الكولونيالي الفرنسي لم يحذُ حذو المشروع البريطاني المتبصر بخصائص المجتمعات التي يروم ضمها. وقد أبرز الجنرال جوزيف گاليني هذا التوجه الجديد بوضوح لا مزيد عنه حين قال: "الضابط الذي يتمكن بنجاح من الحصول على إثنوغرافية دقيقة عن الأراضي الواقعة تحت إمرته، هو الأقرب إلى إنجاز تهدئة تامة." وقد تعرف هربرت ليوطي على هذه المقاربة التي يسميها المؤلف بالإثنوغرافيا العسكرية لما كان في خدمة گاليني بالهند الصينية ومدغشقر.

يثير الباحث قضية متعلقة بظهور كرسي "سوسيولوجيا الإسلام" في كوليج دو فرانس والدوائر الأكاديمية الفرنسية وبتحفيز من ممثلي الإمبريالية العلمية وخاصة ألفرد لوشاتوليي سنة 1901. لقد كان الاختيار الأول هو "السياسة الإسلامية والإفريقية،" غير أن هذا العنوان لم

يلق استحسانا لدى بيروقراطية وزارة التربية الوطنية، وتم استهجان مصطلح "سياسة،" ولهذا تمت الاستعاضة عنه بمصطلح رائد في الأوساط العلمية وهو "سوسيولوجيا." والواقع أن هذا الكرسي، ورغم طابعه الأكاديمي هو الذي رسم سياسة الدراسة السوسيولوجية والإثنوغرافية للمغرب، كتب إدموند بورك: "إن كرسي سوسيولوجيا الإسلام يسعى إلى وضع خطة للنقاشات المقبلة حول المغرب بغاية توجيه السياسة الفرنسية نحوه، وعموما توجيه السياسة الفرنسية حول المستعمرات المسلمة وإرشادها." وباقتراح من گاستون ماسبيرو تم تعيين جورج سالمون مديرا على رأس البعثة العلمية بالمغرب، والذي وصل إلى طنجة في 21 نونبر 1903. وقد وفد وهو يحمل توصية من ألفرد لوشاتولييي بعدم إبداء أي اهتمام بالقضايا السياسية "وقدم نفسه بصفته مكلفا بإقامة مكتبة خاصة بالمجتمع المغربي." وبمجرد وصول سالمون إلى المغرب شرع في إعداد المجلد الأول من **أرشيفات المغرب**. وقد طبق جورج سالمون ومرافقه إدوارد ميشو بلير توصيات لوشاتولييي بحذافيرها، ويمكن تلمس ذلک في تمنعهم عن مرافقة جورج سان تايلانديي لما كان في طريقه إلى فاس مستهل سنة 1905 من أجل عرض برنامج الإصلاحات على المولى عبد العزيز، تلک الإصلاحات التي ستكون لاحقا سببا في عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906. لقد كان سالمون وميشو بلير عازمان مثل تايلانديي، على زيارة فاس من أجل الحصول على مخطوطات في التاريخ والفقه والدين للتعمق في الثقافة المغربية، لكنهما حفاظا على شرعيتهما العلمية، انتظرا إلى حين عودة تايلانديي من فاس.

لقد أبدى جاک بيرک موقفه من الأبحاث التي أنجزت في سياق السوسيولوجيا الكولونيالية عن المغرب، وأثار الانتباه إلى أن أيا منها لم يكن له بصمة على الأبحاث السوسيولوجية في فرنسا، وظلت دراسات هامشية لم تضف للمنهج السوسيولوجي الكثير، ويبدو أن هذا التوجه رسمه منذ البداية ألفرد لوشاتولييي؛ ففي رسالة بعثها إلى جورج سالمون يرسم خط الدراسة بقوله: "لا يطلب منک دراسات ذات سلطة علمية لكن مجموعة من مواد بحثية متأنية". وقد أوضح إدوارد ميشو بلير في مقالته "المهمة العلمية في المغرب" البرنامج العلمي لنشرة **أرشيفات المغرب**، وهو برنامج من جهة يترک مسافة من الدراسات الاستشراقية، ومن جهة أخرى يولي اهتمامه إلى دراسة ما من شأنه أن يقدم خدمة للمشروع الكولونيالي الفرنسي في المغرب، وخاصة ما يتعلق بالقبائل والمدن والطرق الصوفية والمؤسسات والعادات.

يعرج الباحث على الصراعات التي رافقت تأسيس "البعثة العلمية في المغرب." ذلک أن مدرسة الجزائر التي يتزعمها إدموند دوتي كانت تعارض فكرة البعثة، كما تعارض تعيين جورج سالمون. وكما وقفت هذه المدرسة حجر عثرة أمام المشروع الرامي إلى دراسة المغرب دراسة إثنوغرافية، فقد اتخذت "لجنة إفريقيا الفرنسية" الموقف ذاته. لكن موازين القوى والضغط السياسي المتمثل في وزارة الخارجية كان أميل إلى مشروع ألفرد لوشاتولييي بالنظر إلى ما يقتضيه هذا التوجه العلمي من اعتماد مقاربة سلمية في إخضاع المغرب، وهو ما كانت ترتضيه وقتئذ الدوائر السياسية الفرنسية. خصوصا بعد ظهور بعض المؤشرات التي أوحت بانفراد فرنسا بالمغرب سنة 1904. ويتعلق الأمر بالاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا وكذا

السلف الذي اقترضه المغرب من فرنسا. لقد أدت هذه المتغيرات إلى اعتماد الحل السلمي، بدل "سياسة القبائل" التي تعمل على الإخضاع التدريجي للقبيلة تلو الأخرى. وهذه المؤشرات أسهمت في خروج مشروع "البعثة العلمية في المغرب" إلى النور.

وقد كان لدورية **أرشيفات مغربية** حضورا قويا في السياسة الفرنسية، ومما يدل على ذلك توزيع نسخ مجلداتها على المشاركين في مؤتمر الجزيرة، وقد أشار إلى ذلك بول ريڤوال رئيس الوفد الفرنسي في المؤتمر إذ قال: "أدت **أرشيفات مغربية** خدمة نفيسة لسياستنا المغربية." وبعد ذلك يشير إلى توزيع أعداد **أرشيفات مغربية**، وأنها صارت مرجعا ليس للفرنسيين فحسب، بل كذلك لكل المتطلعين لمعرفة المغرب من الأجناس الأوربية، وهذا ما يومئ إليه ريڤوال بقوله عن **أرشيفات مغربية** أنها: "فرضت نفسها على أكثر الخبراء معرفة."

ويثير إدموند بورک الانتباه في كتابه إلى التعاون الحاصل بين لوشاتولييي وليوطي بعد عقد الحماية. ومما رسخ هذا التعاون والاتفاق حول ضرورة اللجوء إلى المعرفة التي تحمل على سلوک سياسة أهلية؛ تلک التمردات التي تلت توقيع الحماية. يقول ليوطي في إحدى رسائله إلى وزارتي الخارجية والحرب المؤرخة بـ 31 مارس 1913: "أشاطر تماما السيد لوشاتولييي في آرائه حول الحاجة إلى تزويد المغرب سريعا بسياسة أهلية قوية مقامة على العلم والسوسيولوجيا." وهكذا اقترح ليوطي أن تتحول البعثة العلمية التي دشنها لوشاتولييي إلى مؤسسة لتكوين الوكلاء الإداريين، على أن تكون مدة التكوين في البعثة ثلاث سنوات قبل الخروج إلى الميدان، واختير إداورد ميشو بلير وكيلا سياسيا ومفوضا لدى الإقامة العامة. وقد استمرت هذه البعثة العلمية تشتغل على المنوال ذاته، حاصلة على تمويلها من وزارة التعليم، إلى أن تقاعد ليوطي سنة 1925 فحدث تحولان اثنان: الأول تغيير في الاسم، حيث صارت البعثة تحمل اسم "البعثة السوسيولوجية بالمغرب." والتغيير الثاني يتعلق بالتمويل، إذ باتت البعثة تحصل على تمويلها من حكومة الحماية.

وكما تناول إدموند بورک بروز السياسة البربرية وتشكل الثنائيات الكولونيالية عن البربر والعرب والمعرفة الإثنوغرافية عن القبائل الناطقة بالبربرية؛ فإنه يثير كذلک في الفصل الثامن قضية الاهتمام الاثنوغرافي ببعض المدن المغربية مثل فاس. ويرى أن أول عمل استشراقي عن فاس هو ذاک الذي قام به أوگست موليراس بعد إيفاده من بعثة مؤطرة من قبل وزارة التعليم الفرنسية، حيث انكب اهتمامها على دراسة الوضع التعليمي بجامعة فاس. غير أن بورک يرى أن "موليراس إثنوغرافي خاب في مهمته،" ويرجع ذلک إلى أنه لم يتلق أي ترخيص من المخزن للقيام بدراسته هذه، وهو ما حذا بعلماء فاس إلى تجاهله والامتناع عن التحدث إليه. أما عن محتويات كتابه **فاس** الذي أصدره سنة 1903، فإننا نجد بورک يصدر بشأنه الحكم التالي: "جاء زاخرا بعبارات الشجب والاستنكار للثقافة المغربية، ومليئا بالأحكام المسبقة الاستشراقية. وفي آخر مقامه كان في عجلة من أمره يتطلع بلهفة إلى مغادرة مكان البحث الميداني الذي بدا له جحيما." وفي رصده للأعمال الصادرة لاحقا عن مدينة فاس، يذكر بورک مجموعة مقالات منشورة في **مجلة باريس** سنة 1904 لدبلوماسي كتبها باسم مستعار هو

"أوجين أوبان،" وكتاب **مدينة الإسلام: فاس،** لصاحبه هنري گايار، فضلا عن **التجارة والصناعة بفاس** لشارل روني لوكلير، ويرى بورک في عمل روجي لوتورنو **فاس قبل الحماية** "تتويجا لتقليد الإثنوغرافية الحضرية والتاريخ الاجتماعي."

أما بخصوص "الإسلام المغربي" واختلاقه من قبل فرنسا، فإن إدموند بورک يرى أن الاهتمام به جاء متأخرا في السنوات الممتدة ما بين 1904 و1912. حيث حصل الاهتمام بالتصوف والدين الشعبي والشرف ودور العلماء. ويرى المؤلف أن الاهتمام بالمكونين الأوليين قد بدأ في مدة الاهتمام بالمعرفة الإثنوغرافية في الجزائر، بينما استجد الاهتمام بالشرف والعلماء في المغرب بالخصوص. ويبدو أن الفكرة الأساسية التي توصل إليها بورک في تحليله للتصوف أنه ليس بنية ثابتة تخضع لمقولات جاهزة، ويضرب المثال بالزاوية التيجانية؛ فهذه الزاوية تعاونت مع الوجود الفرنسي بالجزائر، في المقابل أبدت في المغرب ممانعة للاستعمار، وهو ما حذا ببورک ليقول: "أبان تواتر هذا الفشل عن خطأ الفرنسيين في تحليل بنية الزاوية التيجانية، التي لم تكن لها بنية مركزية، بل كانت منتظمة ضمن فروع محلية شبه ثابتة." أما بخصوص النسب الشريف، فقد كانت الفكرة التي أطرت تفكير الثقافة الكولونيالية هي البحث عن بدائل شريفة في حال امتناع العلويين عن التعاون مع الاستعمار، وقد كان أوجين أوبان في كتابه **مغرب اليوم**، ممن خاض في هذا الموضوع بالاعتماد على المعلومات التي استمدها من قدور بن غبريط. وكذلک مقال جورج سالمون في **أرشيفات مغربية**. ويرى المؤلف أن الاستعمار الفرنسي ونخبه الثقافية، لم يهتموا كثيرا بدور العلماء في تأثيث المشهد السياسي المغربي، ولم يتفطنوا لذلک، إلا عندما داهمتهم تلک المبادرة التي قادوها سنة 1907 وأدت إلى عزل السلطان عبد العزيز أو ما سمي بالحركة الحفيظية.

ويثير إدموند بورک قضية تتعلق بخلفيات المدرسة الكولونيالية في تصورها للإسلام المغربي. إنه يرى أنه تصور متصل بالروح العلمانية السائدة في فرنسا وقتئذ، حيث الدين كله وليس الإسلام المغربي فحسب "هو بقايا حقيقية من مخلفات الماضي في أعين الأوربيين المعاصرين." بل يوحي بورک بأن نظرة المدرسة الكولونيالية للإسلام المغربي، والدين عموما، تحكمت فيها السياقات التاريخية للصراع بين المؤسسة الدينية والقوى الثورية الصاعدة في أوربا الحديثة. وإلى هذا يشير إدموند بورک ملخصا عندما يقول: "وإن نحن رمنا فهم الإسلام المغربي، فعلينا إمعان النظر في علمانية دوتي وزملائه ونضالهم."

ويختم إدموند بورک بخلاصة تكاد تحضر في مواضعِ متفرقة من فصول كتابه؛ ويتعلق الأمر بالبداية المتعثرة للأعمال الكولونيالية والتي وجهت قبلَيا مساره. ذلک أن هذه المدرسة الكولونيالية كانت مثخنة بالمعرفة الاستشراقية بقوالبها المطلقة، وهو ما منعها بطبيعة الحال من رؤية المجتمع المغربي على حقيقته. ولعل الأحداث التي عايشها الاستعمار الفرنسي والصعوبات التي واجهها بالمغرب كانت المختبر الأساس الذي أبرز هذه الحقيقة. ذلک أنه حسب إدموند بورک، فالمدرسة الكولونيالية فشلت في التنبؤ بالكثير من الأحداث التي عكست فشل هذه القوالب الاستشراقية، يقول في خاتمة الكتاب: "على الرغم من اندلاع ثورات كثيرة

وقوية في البوادي التي وصمت فترة ما قبل الاستعمار في المغرب، إلا أن الفرنسيين لم يستطيعوا التنبؤ بأي منها."

عادل الطاهري
باحث في التاريخ الحديث، الحسيمة